

EN

تابعنا | كن فاعلاً | للاشتراك

# عسكرة المساعدات للفلسطينيين

عسكرة المساعدات للفلسطينيين  
نورا ليستر مراد وعلاء ال ترتير  
منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين

## "المساعدات" في سياق الانتهاكات الإسرائيلية

تنبع حاجة الفلسطينيين للمساعدات الدولية بشكل رئيسي من العقود الطويلة المرتبطة باستمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي والنزاع معه. وتكرس هذه المساعدات المعسكرة والمقدمة لكل من إسرائيل والفلسطينيين هذا النزاع وتطيل من عمره وتساهم في ديمومته.

فعلى المستوى الكلي، تعتبر المساعدات للفلسطينيين معسكرة لأنها تأتي في سياق دعم الحكومات الغربية لإسرائيل دون وجه حق، بما في ذلك الحصانة للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين. حيث يعزز توفير المساعدات العسكرية وإقامة عمليات تجارية عسكرية وغيرها من التعاملات الاقتصادية والثقافية والسياسية من قدرة إسرائيل على احتلال الفلسطينيين واستعمارهم وتجريدتهم من أملاكهم. فالمساعدات تدعم بشكل مباشر تكاليف العدوان العسكري الإسرائيلي، في حين أن الدعم السياسي الدولي يحمي إسرائيل من عواقب عدم الامتثال للقانون الدولي الذي يكفل حقوق الفلسطينيين، وبالتالي تصبح الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات متواطئة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين (مراد، 2014).

وفي واقع الأمر، يعتبر العديد من أن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل أمر "طبيعي" في ظل توفير "المساعدات" للفلسطينيين للتخفيف من أثر العمليات العسكرية الإسرائيلية. وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة 124.3 مليار دولار كدعم ثنائي (غالبية عسكري)، ما جعل إسرائيل أكبر متلقي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية (شارب، 2015: ملخص). ويعتبر الدعم الأمريكي لإسرائيل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية في الشرق الأوسط، وأدت استثمارات الولايات المتحدة إلى تطور إسرائيل ليصبح جيشها واحداً من أكثر الجيوش المتطورة تكنولوجياً في العالم (شارب، 2015: 1). وعلى نقيض ذلك، قدمت الولايات المتحدة حوالي 5 مليار دولار من الدعم للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها.

ويجادل منتقدو الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل أن هذا الدعم يخالف القانون المحلي الأمريكي. وفي مراجعتها لتبعيات هذه السياسة والخيارات، تقتبس الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن قانون المساعدات الخارجية الأمريكية الآتي:

لا يجوز بموجب هذا الباب أو بموجب قانون الرقابة على تصدير الأسلحة الأمريكي [22 U.S.C. 2751 et seq.] تقديم أية مساعدات لأي وحدة من قوات أمنية لدولة أجنبية إذا توفر لوزير الخارجية أدلة موثوقة بأن هذه الوحدة ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويقول روبنر (2012: 18-19) في هذا الصدد،

يقيد قانون الرقابة على تصدير الأسلحة (AECA) (P.L. 90-629)، والذي يحدد الشروط والقيود على بيع وتأجير أسلحة وخدمات الدفاع الأمريكية، استخدام الأسلحة الأمريكية بالأمن الداخلي فقط وللدفاع المشروع عن النفس ولمنع أو إعاقة انتشار أسلحة الدمار الشامل وطرق نقلها وللسماع للدولة المتلقية بالمشاركة في أية ترتيبات أو تدابير إقليمية أو جماعية تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما ومن الممكن أن يعتبر الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل انتهاكاً للمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف والتي تلزم الدول الثالثة بضمان احترام القانون الإنساني الدولي في كافة الظروف (دورمان وسيرالفو، 2014). ويشير آخرون إلى أن بيع الأسلحة لإسرائيل قد يكون غير قانوني، وذلك لأن إسرائيل، المعروفة بأنها قوة نووية، لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968.

وفضلاً عن ذلك، يصبح هذا الدعم انتهاكاً واضحاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي حين ينقل إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وبذلك يعيق من أية احتمالية لسلام دائم. ولا تستهدف دعوات المجتمع المدني الفلسطيني وغيره لفرض حظر عسكري على إسرائيل (مثل، <https://bdsmovement.net/military-embargo>)، بل وتعرضت المملكة المتحدة أيضاً للانتقاد بسبب تجارة الأسلحة مع إسرائيل، بما في ذلك أسلحة يوجد إثباتات بأنها استخدمت في انتهاك حقوق الإنسان:

في الأشهر الستة السابقة للهجوم على غزة صيف 2014، منحت الحكومة البريطانية تراخيص بقيمة £6,968,865 لصادرات للاستخدام العسكري و£25,155,581 لمعدات مزدوجة الاستخدام. وشملت المواد الحاصلة على الترخيص أجزاء لطائرات حربية وأجزاء لطائرات دون طيار وذخيرة مضادة للدروع

ومناظير رؤية ليلية للأسلحة. وفي تلك الأثناء، تم تطوير طائرة المراقبة البريطانية ذاتية القيادة Watchkeeper بموجب عقد مشترك بقيمة مليار جنيه استرليني منحتة وزارة الدفاع لمجموعة تاليس البريطانية وأنظمة البيت الإسرائيلية، وهو ما يسمح لجيش المملكة المتحدة بالاستفادة من تكنولوجيا "مختبرة ميدانياً" على الفلسطينيين المحتلين. (ويرينغ، 2015: 3).

حتى في أفضل سيناريو، يعتبر الأثر الصافي للمساعدات الدولية لفلسطين مشكوك فيه، لأنه يأتي استجابةً للعمليات العسكرية التي تنفذها إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة وغيرها، والتي يمنحها المجتمع الدولي حصانة سياسية. وبالتالي، يعتبر الناقدون الفلسطينيون للمساعدات المانحين الدوليين متواطئين في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، بالرغم من جهود الحكومات المانحة للتفريق بين أعمالها السياسية وسياسة الدعم لديها، مدعين أن سياسة الدعم "محايدة" نوعاً ما.

## **التجزئة والمساعدات المعسكرة**

أدت السياسات الإسرائيلية إلى تجزئة المجتمع الفلسطيني إلى عدة فئات قانونية/مؤسسية مختلفة، جميعها معسكرة بطريقة ما. وبهذه الطريقة، تكون المساعدات المقدمة للفلسطينيين مسيئة ومعسكرة بطرق مختلفة. كما وتساهم السياسات والممارسات المتعلقة بالمساعدات في التجزئة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتجزئة الاجتماعية والتجزئة في المطالبة بالحقوق.

كما ويعتبر الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، والذين يشكلون 20% من إجمالي السكان، مستعمرون أيضاً في دولة تصرح رسمياً بأنهم يتمتعون بحقوق أقل من اليهود. ويركز الدعم الغربي لمواطني إسرائيل الفلسطينيين، والذي يعتبر محدود ومشروط بقيود إسرائيلية، عموماً على تعزيز المطالبة بحقوق الفلسطينيين كأقليات، مما يعزز من ارتباط المواطنين الفلسطينيين بإسرائيل على الرغم من هويتها اليهودية، وذلك في ظل إضعاف ارتباطهم بباقي المجتمع الفلسطيني في العالم العربي. وترسيخ هوية الفلسطينيين "كأقلية" بدلاً من وصفهم بالسكان الأصليين، يعزز الدعم الغربي للفلسطينيين من مطالب إسرائيل بالأرض. وبهذه الطريقة، يكون الدعم الغربي للفلسطينيين جزءاً سياسياً ومؤسسياً من الدعم الغربي لإسرائيل، بصرف النظر عما تدعيه هذه الدول في خطابها بشأن دعم حقوق الفلسطينيين التي يكفلها القانون الدولي.

كما ويواجه الثلاثة مليون فلسطيني في الضفة الغربية مساعدات مسيئة ومعسكرة، إلا أن الآليات أكثر تعقيداً. فقد وضعت اتفاقية أوسلو (1993) وبروتوكول باريس (1994) نموذجاً من الهيمنة السياسية والاقتصادية تتم فيه كافة أعمال "التنمية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بحث الباحثان الترتيب ووايلدمان المصالح الليبرالية التي تشكل جزءاً من إطار البنك الدولي الذي يوجه سياسة الدعم الغربي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشيران إلى أن تعليمات البنك الدولي "... لا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الفلسطينيين، الذين يناضلون للصمود منذ عقود تحت احتلال عسكري عنيف، وواقعهم الإنساني" (2012: 1) وتبالغ في تقدير قدرات السلطة الفلسطينية في العمل على الإصلاحات المطلوبة نظراً لأن السلطة الفلسطينية تفتقر للسيادة. كما وتشير ماندي تيرنر إلى أن الهدف من تدخلات "بناء السلام" الغربية يشمل مكافحة الثورة. وبكلمات أخرى، سعت المساعدات إلى ترويض طموحات التحرير الوطني الفلسطينية بما يخدم مصلحة إسرائيل (تيرنر، 2014).

وتنفذ سياسة الدعم في الضفة الغربية بصورة تختلف باختلاف المناطق المحددة في اتفاقية أوسلو بأنها مناطق أ (خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية) ومناطق ب (خاضعة لسيطرة فلسطينية إسرائيلية مشتركة) والمناطق ج (خاضعة لسيطرة إسرائيلية). حيث تختلف سياسات المانحين في كل منطقة، ويدور الجدل الأكبر حول المناطق ج التي تنفذ فيها إسرائيل نظام تخطيط غير قانوني (يمثل له كافة المانحون) يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية ولحقهم بالتنمية (دياكونيا، 2013). وفي ظل عدم قدرتهم ورغبتهم على مواجهة العسكرة الإسرائيلية في المناطق ج، يساهم المانحون الدوليون في استدامة الوضع القائم.

وعلى الرغم من تأجيل الوضع السياسي للقدس بفعل عملية أوسلو، لم يلقي الواقع العملي لضم إسرائيل للقدس والتهمير القسري لسكان القدس الأصليين من الفلسطينيين أي مواجهة من سياسة الدعم الدولي. والانهيار الفعلي للاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية يجعل المدينة في واقع الأمر غير صالحة ليعيش فيها الفلسطينيون (عرفة 2016). وقد تم تقويض فعالية المساعدات الإنسانية (مثل تلك المقدمة للأسر الفلسطينية التي تهدم إسرائيل منازلها) والمساعدات التنموية المحدودة بسبب سياسة التهويد الإسرائيلية العلنية.

والحال مختلف أيضاً في قطاع غزة، فالحصار الإسرائيلي الذي وصل عامه العاشر يجعل قطاع غزة يتكلم بالكامل تقريباً على المساعدات الدولية، حيث لا يسمح للمواد أو الأشخاص بالدخول أو الخروج عبر الحواجز الإسرائيلية دون تصريح عسكري إسرائيلي. فضلاً عن ذلك، يخضع نظام المساعدات بشكل متزايد للسيطرة الإسرائيلية بدلاً من الأمم المتحدة، وبذلك تضاف المساعدات إلى ترسانة الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الفلسطينيين في قطاع غزة. وفي الواقع، يمكن تفسير سبب تأخر جهود إعادة الإعمار بعد الهجمات الإسرائيلية في السنوات 2008-2009 و2012 و2014 بالطبيعة العسكرية والأمنية للمساعدات وإطار إيصالها (أو عدم إيصالها). ومن المثير للاهتمام أن تقديم هذه المساعدات في ظل سياق أمني شديد يسهّل على المانحين تغطية فشلهم باستخدام عذر "الأمن".

وأخيراً، يتلقى حوالي 5 مليون لاجئ فلسطيني مسجل المساعدات من خلال وكالة تابعة للأمم المتحدة مكرسة لهذا العمل، وهي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا، 2016). ووفقاً للمنتقدين، أثار تفويض الحماية الغامض الخاص بالأونروا جدلاً بشأن مدى حماية الأونروا لحقوق الفلسطينيين أو إضعافها للمطالبة بالحقوق من خلال أجسام وآليات أخرى (فرح، 2010).

## **الدعم الثنائي للسلطة الفلسطينية**

من الواضح أن المساعدات العسكرية لإسرائيل ليست الطريقة الوحيدة التي تدعم من خلالها الأطراف الدولية الفاعلة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. فتعتبر أوروبا والولايات المتحدة أهم الجهات المانحة الثنائية للسلطة الفلسطينية. وفي نقد لاذع، يقول الترتير أن حوالي 30 بالمائة من المساعدات الدولية تمول قطاع الأمن الذي يكلف مليار دولار سنوياً، والذي لا يخضع لمساءلة الشعب الفلسطيني ويعتبر استبدادي. والولايات المتحدة وأوروبا تدعمان إصلاح القطاع، ولكن "... العقيدة المركزية لهذا المشروع تمثلت في تكريس التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل" ولم تكن أمن الفلسطينيين (الترتير، 2016). ويشير أيضاً إلى أن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش وثقتا استخدام

قوات أمن السلطة الفلسطينية القوة المفرطة، وأشارت إلى أن السلطة الفلسطينية تقيد حرية التعبير والمشاركة السياسية والحشد الشعبي (الترتير، 2016).

وبذلك، فإن الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي يتلقى مساعدات معسكرة من جهة، والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى تتلقى المساعدات التنموية الرسمية وتصرفها في مساحة أمنية بحتة في سياق عملية "تنمية" أمنية. ولهذا، مهما نظرنا في المساعدات في السياق الفلسطيني، ستبقى موجهة وفق منطق الهيمنة الأمنية ومصممة لمعالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية، في ظل ازدياد شعور الفلسطينيين بانعدام الأمان (الترتير، 2015).

وفضلاً عن ذلك، يسلط التحقيق في عسكرة المساعدات الضوء على عدة أمور: (1) كيف يمكن تحويل حركة تحرير إلى متعاقد فرعي للمستعمر نتيجة لهذه المساعدات المعسكرة، (2) كيف يمكن أن ينشأ عن هذه المساعدات المعسكرة توجهات استبدادية تمنح السيطرة للمؤسسة الأمنية وطواقمها على حساب القطاعات الأخرى (مثل الصحة والتعليم والصناعة) وعلى حساب الديمقراطية. وبكلمات أخرى، لم تفشل المساعدات في فلسطين بسد الفجوات في الفقر والبطالة والتمكين فحسب، بل وخلقت جانباً جديداً من انعدام الأمن والشرعية.

## عسكرة المساعدات للمجتمع المدني الفلسطيني

وأخيراً، تعتبر المساعدات للمجتمع المدني الدولي والفلسطيني معسكرة أيضاً. فهي مشروطة بسياسات مكافحة الإرهاب، والتي تتناقض بشكل مباشر مع المبادئ الإنسانية المتمثلة بالحياد وعدم الانحياز، من خلال الطلب من الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات إعداد فحص أمني للمستفيدين قائم على معايير سياسية، مما يؤدي إلى تفاقم النزاع الداخلي، بما في ذلك النزاع المسلح (هول، 2015). وتستفيد إسرائيل بصورة غير مباشرة من استقطاب المجتمع المدني الفلسطيني لنظام عالمي معسكر، كما وتستفيد أيضاً لأن قطاع الأمن لديها، والقوي أصلاً، يربح من تصدير منتجات تتعلق بمكافحة الإرهاب بقيمة تزيد عن مليار دولار سنوياً وفقاً للحكومة الإسرائيلية (حملة المقاطعة، 2010).

هذه المساعدات الأمنية والمعسكرة أثر دراماتيكي على حياة الشعب الفلسطيني اليومية وسعيهم للحرية وتقرير المصير. وتشير الأدلة إلى أن هذا النوع من المساعدات غير تنموي، خاصة في ظل احتلال عسكري أجنبي. حيث أنه يقيد قدرات الشعب الفلسطيني على المطالبة بحقوقهم بتقرير المصير بدلاً من تعزيزها. وهذا بدوره يزيد من انعدام الاستقرار على المدى البعيد، ويزيد من احتمالية أعمال عسكرية وعنيفة إضافية.

## العدوان جريمة لا يجب تمويلها بالمساعدات

يعتبر استخدام المساعدات لتعزيز أو دعم العدوان غير مناسب وغير منتج، وغير قانوني أيضاً. فالهدف من نظام الحوكمة العالمي الخاص بنا والتمثل في الأمم المتحدة وجد قبل أي شيء "لحفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم

ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها" (ميثاق الأمم المتحدة، 1945: الفصل 1، المادة 1.1). فضلاً عن ذلك، هنالك ثلاثة مبادئ إنسانية أساسية - الإنسانية والحياد وعدم التحيز - مقدسة في مقرر الهيئة العامة 46/182 (1991) وتم التأكيد عليها في عدة قرارات وإعلانات أممية (أوتشا، 2009: 4).

وفي حين أن الفلسطينيين والمجتمع الدولي يعتبرون فلسطين استثناءً لأعراف المساعدات، تعتبر مشكلة المساعدات المعسكرة منتشرة. وتقول الصففة الجديدة للتدخل في الدول الهشة أن 30% من المساعدات التنموية الرسمية تصرف في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع (IDPS، 2011: 1). ويشير تقرير للبرلمان الأوروبي أنه خلال سنة 2013، تم توجيه أكثر من ثلثي المساعدات الإنسانية التي سجلتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو الأزمات القائمة منذ مدة طويلة (البرلمان الأوروبي، 2016: 3). وهنالك طريقتان لتفسير هذه البيانات، إما أن المساعدات الدولية لا تؤثر على استمرار النزاع (وتفشل في إيقاف التزايد في الاحتياجات الإنسانية)، أو أن المساعدات الدولية تساهم في تفاقم النزاع.

وكما كان متوقعاً، كان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للقمة العالمية للعمل الإنساني مصاغ بصورة دبلوماسية، ولكن عند التمعن في قراءته، يتبين أنه يقر بأن غياب الإرادة السياسية تكمن في صلب انعدام فعالية المساعدات. وينص التقرير "... تناول احتياجات الشعوب الإنساني يتطلب ما هو أكثر من زيادة مستويات المساعدة. حيث يتطلب جهود حازمة ومقصودة لتخفيض الاحتياجات، وأن تكون مربوطة بالإرادة والقيادة السياسية لمنع النزاع وإنهائه..." (UNGA، 2016: 1).

وثمة أدلة عدة وقاطعة تبين العلاقة بين المساعدات واستمرار النزاع. وتوفر فلسطين واحداً من الأمثلة المتعددة لكيفية انتهاك المساعدات مبدأ "عدم إلحاق الأذى" الذي يعتبر جوهرياً لمصداقية المساعدات ومصداقية النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

يجب ألا تعزز المساعدات العدوان أو تمكنه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ففي فلسطين، حتى المساعدات التي يبدو عليها ظاهرياً بأنها "تهدف للخير"، مثل الغذاء والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، تنفذ في سياق نظام مساعدات معقد يخدم المصالح السياسية التوسعية لإسرائيل والدول المانحة. ووجدت دراسة صادرة مؤخراً عن منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين أن 78% من المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة ينتهي بها المطاف بأن تصب في الاقتصاد الإسرائيلي (هيفر، 2016)، وبذلك تدعم 18-30% من تكاليف الاحتلال. كما ويشير الترتير ووايلدمان إلى أن الدمج الاقتصادي القسري مع إسرائيل يجعل الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً، حيث كثيراً ما احتجزت إسرائيل الأموال (بدعم من الولايات المتحدة) كإجراء عقابي للسياسات الفلسطينية التي لا تستهويها، بما في ذلك السعي الفلسطيني للحقوق المقدسة دولياً من خلال آليات الأمم المتحدة (2012: 1).

ومن الأمثلة الواضحة الأخرى، يتعرض الدعم الدولي الموظف من خلال آلية إعادة إعمار غزة، والتي تعتبر الأمم المتحدة طرفاً فيها، للانتقاد من خلال منحه الشرعية للحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة (مراد، 2015/2016) وعودته بالفائدة على إسرائيل من خلال توفير غطاء دولي لتعزيز إسرائيل مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

يعتبر الدعم للفلسطينيين معسكر على أربعة مستويات على الأقل.

- (1) الدعم العسكري والتجارة العسكرية مع إسرائيل أصبحت أمر طبيعي على الرغم من الأدلة الدامغة التي تثبت أن الدعم هذا يستخدم في انتهاك حقوق الفلسطينيين التي يكفلها القانون الدولي.
- (2) تعكس أوصلو وإطار حل الدولتين، التي ينفذ في سياقها كافة الدعم الغربي، المصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة وأوروبا والإجماع النيوليبرالي الذي يقوده البنك الدولي بدلاً من المصالح الفلسطينية المحددة ديمقراطياً.
- (3) المساعدات التنموية والإنسانية للفلسطينيين، سواء كانت مقدمة من خلال مؤسسات دولية أو مؤسسات السلطة الفلسطينية، مبنية لحماية الاحتكار الاستعماري الإسرائيلي على حساب الأمن الفلسطيني وتقرير المصير.
- (4) الدعم للمجتمع المدني، الدولي والفلسطيني، مشروط بسياسات مكافحة الإرهاب التي تؤدي إلى تفاقم النزاع الداخلي، بما في ذلك النزاع المسلح، بما يشكل انتهاكاً لمبادئ الحياد وعدم التحيز.

لن تؤدي المساعدات الداعمة لإسرائيل إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين إذا حاسبت الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات (بموجب دورها السياسي وكجهات مقدمة للمساعدات) إسرائيل بشأن امتثالها للقانون الدولي. ولكن الحصانة الإسرائيلية الممنوحة من الأطراف الدولية أدت إلى تمكين السياسات العدوانية الإسرائيلية، ونتج عن ذلك نفاق صادم: فحكومات المانحين والفاعلين في مجال المساعدات يسمحون لإسرائيل بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في ظل توفير المساعدات للفلسطينيين بطرق تضمن استمرار هيمنة إسرائيل.

### **استعادة المساعدات لأجل حقوق الإنسان: توصيات سياسية**

تلغي عسكرة المساعدات للفلسطينيين شرعية المساعدات كتدخل إنساني أو تنموي موثوق. وكما يمكن المساعدات الدولية من استعادة مكانتها كمساهم في تحقيق حقوق الإنسان، عليها أن تكون مقرونة بآليات مساءلة تضغط على كافة الأطراف للامتثال للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

يصعب علينا التخيل أن إسرائيل ستبدأ بالامتثال للقانون الدولي وياحترام حقوق الإنسان دون أن يكون عليها نوع من الضغط. ففي حين أنه هنالك بعض الأمثلة عن فرض العقوبات من خلال المساعدات (مثل العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد تركيا وإندونيسيا وغواتيمالا والسلفادور والأرجنتين ونيكاراغوا وزيمبابوي والفلبين وباكستان والبحرين)، ولكن نادراً ما تستخدم هذه العقوبات ضد إسرائيل (روبنر، 2012/19-25).

ومن جهة أخرى، كان لحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها العالمية المنبثقة عن المجتمع المدني أثراً واضحاً على قدرة إسرائيل على التنمية العسكرية دون مساءلة (جمعة

ومانتوفاني، 2016). على كافة الأطراف المعنية دراسة احتمالية تنفيذ عقوبات استراتيجية للضغط على إسرائيل كي تلتزم بالقانون الدولي. وأوضح عمل يمكن القيام به وبشكل فوري هو المطالبة بفرض حظر عسكري على إسرائيل وكافة الأطراف التي تفشل باحترام القانون الدولي.

تمكين الفلسطينيين يعني تجهيزهم بالأدوات لمقاومة الحكم الاستيطاني الاستعماري، وتعزيز قدراتهم على الصمود. على الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات الدولية الاعتراف بأن التنمية في ظل احتلال واستعمار عسكري تعني قبل كل شيء الانخراط بعملية مواجهة واشتباك لإحراز الحقوق، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

## المراجع

عرفة، نور. (تشرين ثاني 2016). انهيار اقتصادي في القدس الشرقية: استراتيجيات للإنعاش. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. متوفرة على الرابط <https://al-shabaka.org/briefs/economic-collapse-east-jerusalem-strategies-recovery/> (/east-jerusalem-strategies-recovery).

حملة المقاطعة. (نيسان 2، 2010). "هل يجب على الاتحاد الأوروبي دعم الأمن الإسرائيلي؟" متوفر على الرابط <https://bdsmovement.net/news/should-eu-subsidise-israeli-security-0> (<https://bdsmovement.net/news/should-eu-subsidise-israeli-security-0>).

مركز موارد دياكونيا للقانون الدولي الإنساني. (2013). التخطيط للفشل: نظام التخطيط في الأراضي ج من الضفة الغربية: منظور القانون الدولي. متوفر على الرابط <https://www.diakonia.se/globalassets/documents/ihl/ihl-in-opt/planning-to-fail.pdf> (<https://www.diakonia.se/globalassets/documents/ihl/ihl-in-opt/planning-to-fail.pdf>).

البرلمان الأوروبي. (أيار 2016). الفجوة في التمويل: تحدي للقيمة العالمية للعمل الإنساني، موجز. متوفر على الرابط [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/582030/EPRS\\_BRI\(2016\)582030\\_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/582030/EPRS_BRI(2016)582030_EN.pdf) ([http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/582030/EPRS\\_BRI\(2016\)582030\\_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/582030/EPRS_BRI(2016)582030_EN.pdf)).

فرح، رندة. (كانون أول 2010). علاقة مضطربة ولكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. متوفر على الرابط [https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2010/11/uneasy-necessary-unrwa-palestinian-relationship\\_0.pdf](https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2010/11/uneasy-necessary-unrwa-palestinian-relationship_0.pdf)



[https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2010/11/uneasy-necessary-unrwa-palestinian-\(relationship\\_0.pdf](https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2010/11/uneasy-necessary-unrwa-palestinian-(relationship_0.pdf)

حداد، توفيق. (2016). فلسطين المحدودة: النيوليبرالية والوطنية في الأراضي المحتلة. UK: I. B. Tauris & Co Ltd

هول، أندريا. (16 كانون أول 2015). هل تتناقض بنود مكافحة الإرهاب في المنح مع المبادئ الإنسانية؟  
<http://www.aidwatch.ps/blog/do-counterterrorism-grant-clauses-contradict-humanitarian-principles>  
(تم الدخول إليها في 20 كانون أول 2016).

هيفر، شير. (2016). "ما هي كمية المساعدات المقدمة للفلسطينيين التي تصل للاقتصاد الإسرائيلي؟" منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين. متوفر على الرابط  
<http://www.aidwatch.ps/content/how-much-aid>

دورمان، نوت وخوزيه سيرالفو. (2014). مراجعة دولية للصليب الأحمر، 96 (895/896)، 707-736. بناء الاحترام للقانون doi:10.1017/S181638311400037X

الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة (IDPS). (2011). الصفقة الجديدة للتدخل في الدول الهشة. متوفر على الرابط  
[http://www.pbsdialogue.org/media/filer\\_public/07/69/07692de0-3557-494e-918e-18df00e9ef73/the\\_new\\_deal.pdf](http://www.pbsdialogue.org/media/filer_public/07/69/07692de0-3557-494e-918e-18df00e9ef73/the_new_deal.pdf)  
[http://www.pbsdialogue.org/media/filer\\_public/07/69/07692de0-3557-494e-918e-18df00e9ef73/the\\_new\\_deal.pdf](http://www.pbsdialogue.org/media/filer_public/07/69/07692de0-3557-494e-918e-18df00e9ef73/the_new_deal.pdf)

جمعة، جمال ومارن مانتوفاني. (24 آب 2016). "عنصر" سحب الاستثمارات " في حملة المقاطعة: الدروس المستفادة من حملة إلبيت سيستمز. الشبكة، متوفر على الرابط  
<https://al-shabaka.org/briefs/s-shabaka.org/briefs/s-bds-lessons-elbit-systems-campaign/>  
<https://al-shabaka.org/briefs/s-shabaka.org/briefs/s-bds-lessons-elbit-systems-campaign/>

مراد، نورا ليستر. (2017). "كافة مساعدات المانحين تعتبر 'عملاً غير منتهياً' بالنسبة للفلسطينيين"، منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين لتقرير IBON التجميعي العالمي

مراد، نورا ليستر. (2015/2016). "آلية إعادة إعمار غزة: دخان ومرايا؟" مجلة دراسات اللاجئين الفلسطينيين، الصفحات 59-66.

مراد، نورا ليستر. (تشرين أول 2014). "تواطؤ المانحون في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين." الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. متوفر على الرابط <https://al-shabaka.org/briefs/donor-https://al-shabaka.org/briefs/donor-complicity-in-israels-violations-of-palestinian-rights/complicity-in-israels-violations-of-palestinian-rights>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فرع السياسات والدراسات. (2009). مجموعة من قرارات الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية. متوفر على الرابط <http://www.refworld.org/pdfid/4a8e5b072.pdf>.  
(<http://www.refworld.org/pdfid/4a8e5b072.pdf.%C3%A5>)

روبينر، جوش. (2012). "الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل: التبعيات والخيارات للسياسات،" الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. متوفر على الرابط [http://www.endtheoccupation.org/downloads/Policy\\_Paper\\_print.pdf](http://www.endtheoccupation.org/downloads/Policy_Paper_print.pdf).  
([http://www.endtheoccupation.org/downloads/Policy\\_Paper\\_print.pdf](http://www.endtheoccupation.org/downloads/Policy_Paper_print.pdf))

شارب، جيريمي م. (10 حزيران 2015). "الدعم الخارجي الأمريكي لإسرائيل." خدمة أبحاث الكونغرس، 7-5700 RL33222، متوفر على الرابط <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>.  
(<https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>)

الترتير، علاء. (2 كانون أول 2016). "كيف تحافظ المساعدات الأمريكية الأمنية للسلطة الفلسطينية على الاحتلال الإسرائيلي،" في *الجزيرة* على الرابط <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/security-aid-pa-sustains-israel-occupation-161103120213593.html>.  
(<http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/security-aid-pa-sustains-israel-occupation-161103120213593.html>)

الترتير، علاء. (2015). تطور قوات الأمن الفلسطينية وإصلاحها 1993-2013. استقرار: المجلة الدولية للأمن والتنمية. 4 (1)، الجزء 46. DOI: (<http://doi.org/10.5334/sta.gi>) (<http://doi.org/10.5334/sta.gi>)

الترتير، علاء. (2015). التنمية الأمنية والاستبداد الفلسطيني في حكم فياض، النزاع والأمن والتنمية، 15:5، 479-502، DOI: **10.1080/14678802.2015.1100016** **للرابط لهذا المقال** <http://dx.doi.org/10.1080/14678802.2015.1100016>.  
(<http://dx.doi.org/10.1080/14678802.2015.1100016>)

الترتير، علاء وجيريمي وايلدمان. (9 تشرين أول 2012). فشل مستمر: سياسات البنك الدولي للأراضي الفلسطينية المحتلة. الشبكة. متوفر على الرابط <https://al-shabaka.org/summaries/persistent-failure-world-bank-policies-for-the-occupied-palestinian-territories/>  
([https://al-shabaka.org/summaries/persistent-failure-world-bank-policies-for-the-occupied-palestinian-territories](https://al-shabaka.org/summaries/persistent-failure-world-bank-policies-for-the-occupied-palestinian-territories/))

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. (1 تموز 1968). متوفرة على الرابط  
<http://disarmament.un.org/treaties/t/npt/text>

تيرنر، م. (2015). "بناء السلام كوسيلة لمكافحة الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، مراجعة الدراسات الدولية، 41(1)، الصفحات 73-98. doi: 10.1017/S0260210514000072

الجمعية العامة للأمم المتحدة (23 آب 2016). "الجلسة الواحدة والسبعون، البند 70 (أ) من الأجندة المبدئية \* تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية ومساعدات الغوث في الكوارث المقدمة من الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية الخاصة: تعزيز التنسيق"، A/71/353. متوفر على الرابط  
<https://www.worldhumanitariansummit.org/sites/default/files/media/A-71-353%20-%20SG%20Report%20on%20the%20Outcome%20of%20the%20WHS.pdf>  
<https://www.worldhumanitariansummit.org/sites/default/files/media/A-71-353%20-%20SG%20Report%20on%20the%20Outcome%20of%20the%20WHS.pdf>

الأونروا. "لاجئو فلسطين"، <https://www.unrwa.org/palestine-refugees>، (تم الوصول إليها في 20 كانون أول 2016).

ويرينغ، ديفيد. (تموز 2015). تسليح العنصرية: تواطؤ المملكة المتحدة في الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. لندن، War on Want. متوفر على الرابط  
<https://www.caat.org.uk/resources/countries/israel/2015-07-02.arming-apartheid.pdf>  
<https://www.caat.org.uk/resources/countries/israel/2015-07-02.arming-apartheid.pdf>

**:Date**

2018

**:?Feature**

No